

ساري حنفي وإسماعيل الشيخ حسن* إعادة إعمار مخيم نهر البارد وحكمه: نموذج "مثالي" للإقصاء**

ترصد هذه المقالة المشكلات التي ظهرت خلال التخطيط لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، ولا سيما مشكلة الإدارة المستقبلية للمخيم، ومشكلة نموذج البناء: هل يتم اختيار طراز البناء الرأسي، أم طراز المنازل المتجاورة الممتدة أفقياً بحسب العائلات وتجاورها وامتداداتها الاجتماعية. وتروي هذه المقالة قصة تدمير المخيم ونهبه، وحكاية قدوم منظمة "فتح الإسلام" إليه، وملابس ذلك كله التي أدت إلى النتائج الكارثية المعروفة، الأمر الذي جعل المخيم "فضاء للاستثناء"، أي أنه مجرد مكان مستثنى من حماية القانون العام، يؤوي لاجئين ليسوا بمواطنين، وهؤلاء محرومون من الحقوق المدنية. وتعرض هذه المقالة أيضاً لـ "وثيقة فيينا" التي احتوت رؤية شاملة لإعادة إعمار المخيم وتكلفة هذا الإعمار، وكذلك للمشكلات التطبيقية التي ربما تنجم عن عملية إعادة الإعمار، ولا سيما مشكلات الأمن، وعلاقة الجهات الفلسطينية التي ستدير المخيم بالسلطات اللبنانية الرسمية.

1 - مقدمة

الأمن في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مزيج من الموضوعات المعقدة المتداخلة تاريخياً مع موضوعات تتصل بالصراع الفلسطيني وبالجدل الدائر في شأن حق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال انطلاقاً من الدول المضيفة المتعددة (لبنان؛ سورية؛ الأردن). فخلال العقود القليلة الماضية، تغير مضمون الجدل مع توقف المقاومة الفلسطينية "المسلحة" في الدول المضيفة، ومع بداية شن "الحرب ضد الإرهاب"، ومع تبني بعض الحكومات العربية مواقف تدعو إلى إجراء "مفاوضات سلمية". وهكذا أصبحت المناقشات الجارية بشأن وضع المخيمات أكثر تداخلاً مع الأفكار الشائعة حالياً، والتي تتحدث عن الحكم الرشيد وحقوق اللاجئين والأمن الإنساني والاندماج. وفي حين تلجأ الحكومة اللبنانية ووكلائها (لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية/LPDC، والمكتب الفني/1/RCC)، وغيرهما) إلى التصريح بالأفكار المذكورة أمام الجهات الدولية المانحة والوكالات الخاصة بالتنمية، فإن السياسات والممارسات الفعلية في المخيمات تتجاهل تلك الأفكار، بل تتناقض معها في بعض الأحيان. نظراً إلى أن إعادة الإعمار في الأماكن المدمرة بفعل الحروب تستلزم إمكانات مادية ضخمة، فإن المانحين المعنيين بذلك غالباً ما ينتهزون فرصة كهذه يسعون من خلالها لتأليف نخبة محلية جديدة لحصر تقديم الإمكانيات بها. وتقدم حالة كل من غزة والعراق وأفغانستان بعض الأمثلة التي تؤكد هذه المقولة. لكن الأمر الخاص بحالة مخيم نهر البارد تحديداً، هو أن جميع اعتمادات المانحين يجري تقديمها من خلال الحكومة اللبنانية والأونروا فقط، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الأطراف الفلسطينية. فمُنذ بداية المعركة ضد "فتح الإسلام" تحول مخيم نهر البارد إلى مختبر تستكشف فيه الحكومة اللبنانية احتمالات تصميم شكل جديد للمخيم الفلسطيني، وذلك فيما يتصل بمسائل من نوع شكله العمراني، وتركيبه السلطة فيه، ووضع القانوني، وعلاقته بالمناطق المجاورة وبالحكومة اللبنانية، وبنيتها الأمنية. وهذا الأمر يُعتبر عادياً في سيناريوهات ما بعد الحرب، إذ يرى مختلف الفاعلين في المشهد المدبر فرصة لتغيير الواقع الراهن، ولتحقيق رؤيتهم الخاصة بالتحسين. لكن الأمر الذي يُكسب أحداث مخيم نهر البارد أهميتها هو التأثير الذي يمكن لهذه الأحداث أن تحمله لاحقاً لباقي المخيمات في لبنان.

تتناول الدراسة الحالية قصة مخيم نهر البارد، وهي تركز على تدمير المخيم ونهبه، وعلى المصائر الصعبة الناتجة من الحرب، وعلى إعادة إعماره. وستجري مناقشة الموضوعات المذكورة من حيث صلتها المباشرة بالجدل الدائر حالياً حول شكل الحكم في المخيم فيما يختص بعلاقته بمخططات السلطة اللبنانية، وهي المخططات التي وُضع لها تصور في "وثيقة فيينا" (حزيران/يونيو 2008)، وبالسياسات والتدابير التي تنفذها الحكومة في المخيمات عامة، وفي مخيم نهر البارد خاصة.

بداية، علينا الإقرار بأن من غير الممكن إجراء نقاش شامل بشأن الإدارة والحكم المحلي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المنفى من دون الإشارة إلى حق هؤلاء في التمثيل السياسي. فاللاجئون مستثنون فعلاً من حق اختيار ممثليهم السياسيين، حتى على المستوى المحلي داخل مخيماتهم. لكن في الوقت نفسه، نجد أن الموضوع في

المستوى الوطني يصبح أكثر تعقيداً بسبب الوضع الملتبس من حيث التمثيل والصلاحيات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي الحقيقة، فإن اللاجئين لا تتوفر لهم آليات جاهزة تتيح لهم اختيار ممثلهم السياسيين في الإطارين كليهما. وهذا الافتقار إلى التمثيل يصبح أكثر حدة نظراً إلى عجز منظمة التحرير الفلسطينية، بنية وإمكانات، عن الدفاع عن حقوق اللاجئين وتدبير شؤون وجودهم في المدينة/المخيم داخل لبنان تحديداً. فقد تضاعف دور المنظمة وغلب عليه الطابع الرمزي، الأمر الذي زاد في اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على الدولة المضيفة، وعلى موارد وكالة الغوث (الأونروا).

من ناحية أخرى، وعلى الرغم من المظاهر العلنية الرسمية الإيجابية على الجبهتين الدبلوماسية الفلسطينية واللبنانية، ثمة فشل في إيجاد علاقة مثمرة متينة تقوم على الثقة بين المسؤولين الفلسطينيين ونظرائهم اللبنانيين. وفي مقابل ذلك، أثمرت حملة أهالي مخيم نهر البارد، وبفضل التحالف الاستراتيجي بين فئات من المجتمع المدني الفلسطيني ووكالة الغوث، مثلاً للمشاركة المجتمعية في إعادة الإعمار المكانية، وفي تصميم المخيم، وذلك على الرغم من معارضة بعض المسؤولين اللبنانيين الرسميين الذين لم يكونوا في البداية من دعاة مشاركة أي من المجموعات هذه المقاربة. ويتبدى ذلك بجلاء وبشكل مستمر، حين نلاحظ مقاربة الحكومة من الأعلى إلى الأسفل (top-down approach) لعدة مسائل، منها مسائل الإدارة، والمسائل القانونية، ومسائل حقوق الإنسان والتخطيط في مخيم نهر البارد، والتي تهيم عليها عادة "الهواجس الأمنية". وضمن سياق كهذا، يصبح التقويم النقدي لمفاهيم الإدارة والسيادة والسيطرة والأمن، أمراً ملحاً.

2- قدوم "فتح الإسلام"

تطلق السياسة الرسمية في مرحلة بعد الحرب، والقائلة بوجوب تحقيق الأمن ووضع المخيم تحت السيادة اللبنانية، من فرضية الادعاء أن مخيم نهر البارد كان يشكل "جزيرة أمنية". فكثيراً ما كان بعض الأدبيات الصحافية يشير إلى هذا المخيم باعتباره جزيرة أمنية على غرار مخيم عين الحلوة، ولا سيما بعد قدوم "فتح الإسلام" إليه. وسنحاول في هذه المقالة تبيان أن كلاً من المخيمين يشكل حالة مختلفة. ومع أننا نقر بوجود وضع أمني حرج في مخيم عين الحلوة، فإن الوضع لم يكن هو ذاته في مخيم نهر البارد، ف"فتح الإسلام" في الواقع، كانت أساساً ظاهرة موجودة حول المخيم، وليست جزءاً من المخيم، أي أن مقاتليها استخدموا المخيم "كموقع تركز استراتيجي" (Knudsen 2003) لحرب العصابات. ولتبيان ذلك سنبدأ بمناقشة أوضاع وجود "فتح الإسلام" في هذا المخيم، وعلاقة هذا الأخير بسياقه الجغرافي الاجتماعي الأوسع.

كان مخيم نهر البارد للاجئين يمثل أنموذجاً، ومجتمعاً حضرياً يتداخل اجتماعياً واقتصادياً مع محيطه الأوسع في شمال لبنان. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الوضع كان مرور الطريق العام الدولي الذي يربط لبنان بسورية في قلب المخيم، وهذا الأمر هو إحدى الحالات النادرة التي يتقاطع فيها طريق عام لبناني مع فضاء المخيم. وأدت روحية المبادرة الخاصة والتجارية لدى اللاجئين في المخيم، علاوة على الموقع الاستراتيجي لهذا الأخير، وكذلك مزايا وجود كتلة عمرانية كثيفة ضمن مشهد ريفي، إلى تسهيل قيام المخيم بدور مركز تجاري مهم في المنطقة. فكان المزارعون اللبنانيون في الشمال يأتون لبيع منتوجاتهم، ولشراء السلع، مستفيدين من الأسعار الرخيصة في المخيم. وقد ثبت أن وجود مجموعة متنوعة كثيفة من الأسواق الحاضنة للأعمال كان مصدر قوة هائلة جذبت الزبائن من طرابلس ومن مدن أخرى في الشمال، في جو اقتصادي لبناني مغاير تميز بالتضخم وغلاء الأسعار نتيجة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية النيوليبرالية التي تبنتها الحكومة في الفترة التي تلت الحرب الأهلية. ومن المهم أن نذكر هنا، أنه لم تحدث "حرب مخيمات" بين المخيم وبين المناطق المحيطة به خلال الحرب الأهلية اللبنانية. ويظهر المشهد السابق لمعركة "فتح الإسلام" مجموعة سكانية من اللاجئين الفلسطينيين تربطهم بمحيطهم علاقات متينة اقتصادية واجتماعية، وزيجات عائلية مختلطة، كانت مزدهرة خلال الأعوام الستين السابقة.

خلال المعركة، وبعد المعركة، وجّه اللوم إلى سكان مخيم نهر البارد لإيوائهم عناصر "فتح الإسلام" وحمايتهم، لكن الدراسات تبين أن قدوم المسلحين الإسلاميين - الذين شكلوا فيما بعد "فتح الإسلام" - لم يكن بالحدث السهل أو البسيط في مشهد المخيم. والحقيقة أن هؤلاء المسلحين حاولوا، قبل قدومهم إلى مخيم نهر البارد، دخول مخيمات أخرى في بيروت، وكذلك مخيم البداوي، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل لأن اللجان الشعبية المحلية وسكان

المخيمات أجبروهم على المغادرة. وقد ذكر العديد ممن أجرينا معهم مقابلات حصول صدامين بين السكان وبين مقاتلي "فتح الإسلام". (2)

في 2006/11/26، أعلن شاكر العبسي تأسيس "فتح الإسلام". ويبدو أن هذا الإعلان عكس صفو مخيم نهر البارد، فقد استقال رئيس اللجنة الشعبية في المخيم، أبو هشام ليلي، بعد إخفاق الفاعليات "الرسمية" في إبعاد تلك المجموعة عن المخيم. وأصيب القطاع التجاري في المخيم بالشلل عندما نصب الجيش اللبناني نقاط تفتيش عند مداخل المخيم ومخارجه، كما استولى القلق الشديد على سكان المخيم، إذ خشوا تداعيات وجود مجموعة من هذا النوع بجوار مخيمهم. ويمكن أن يعزى قدوم "فتح الإسلام" إلى نهر البارد، إلى عدة عوامل منها العامل المكاني، إضافة إلى السياق الإقليمي والدولي، وإلى السياق العام في شمال لبنان. فبالنسبة إلى العامل المكاني، ونظراً إلى التفاعلات الإيجابية بين المخيم وبين البيئة العكارية المحيطة به، بدأ شراء الأراضي المحيطة بالمخيم والبناء عليها بوسائل غير قانونية، وتم بالتدريج، بناء المنطقة المحيطة بالمخيم القديم، والتي ستسمى "المخيم الجديد" أو "المخيم المجاور"، الأمر الذي أوجد طبقة عمرانية جديدة مغايرة. علاوة على ذلك، فإن اللاجئين الفلسطينيين من ذوي الوضع الجيد مالياً، والذين يعيشون خارج لبنان ويرسلون الأموال لتحسين أحوال معيشة عائلاتهم، ولبناء مساكن لأنفسهم كي يعودوا إليها عند تقاعدهم من العمل، ساعدوا على حدوث تلك الفورة أيضاً في البناء العشوائي. وفي حين كانت المنطقة الجديدة تعتبر من الوجهتين الاجتماعية والعمرانية امتداداً لـ "المخيم"، إلا أنها، من الوجهتين القانونية والسياسية، لم تكن تصنف "مخيماً"، إذ ظلت، رسمياً ونظرياً، ضمن نطاق سلطة البلدية.

لكن تلك السلطة لم تُترجم إلى تأمين الخدمات، أو حتى إلى الحصول على رخص بناء، أو إلى ضبط الأمن، وهو ما أدى إلى نشوء منطقة مبهمه/بينية لا يمكن وصفها لا بالمخيم ولا بالمدينة. وهذا الوضع الملتبس، إضافة إلى وجود عقارات عشوائية غير مسجلة، جذبا مجموعات إسلامية أصولية، لبنانية ودولية، بدأت تتجمع حول مخيم نهر البارد، إلا أنها لم تستطع أن تتخلل النسيج العمراني والاجتماعي الوثيق فيه، وظلت مجرد مجموعات خارجية موجودة بجواره. ومع أن بعض سكان المخيم الفلسطينيين، أقدم على تأجير غرف وشقق لأفراد المجموعة لدوافع مالية بحتة (كان معظم تلك الغرف والشقق موجوداً في المنطقة المجاورة للمخيم، إذ إن سكان الأحياء وسكان المخيم قاوموا وجود هؤلاء ضمن نسيجهم)، فإن هؤلاء السكان قالوا أنهم كانوا يجهلون الأهداف الحقيقية لـ "فتح الإسلام". وهكذا صار واضحاً أكثر أن "فتح الإسلام" باتت باعثاً على القلق لدى سكان المخيم الذين أحسوا بالخشية إزاء التهديد المحتمل الذي تمثله تلك المجموعات على تجارة المخيم.

أمّا في السياق العام لتشكل "فتح الإسلام"، فقد أظهرت الدراسات الميدانية التي قمنا بها أن هذه الجماعة كانت تتألف من ثلاث مجموعات: فريق لبناني منطلقه الأساسي منطقة "سير الضنية" برئاسة أبو هريرة (شهاب خضر القدر)؛ مجموعة مؤلفة من جنسيات عربية متعددة، ولا سيما السعودية؛ مجموعة مؤلفة من فلسطينيين سوريين بقيادة العبسي. وكان هذا الأخير يُلقب بأمير "فتح الإسلام" نظراً إلى تمكنه من الحصول على القواعد العسكرية لـ "فتح الانتفاضة" في مخيم نهر البارد لاستخدامها في أغراضه الخاصة. واستناداً إلى ما يقوله برنار روجيه (Rougier 2008, p. 187)، فإن المجلس العدلي اللبناني ذكر أن مجموعة "فتح الإسلام" كانت تتألف من 69 لبنانياً، و50 فلسطينياً، و43 سعودياً، و12 سورياً، وتونسي واحد، وجزائري واحد، ويمني واحد، وعراقي واحد. وارتكازاً إلى المقابلات التي أجريناها، فإن العدد الأكبر من الفلسطينيين الخمسين كان من سورية، في حين كان سبعة منهم فقط من لبنان، وهذا من شأنه تأكيد الطبيعة الدولية والإقليمية لمجموعة "فتح الإسلام" باعتبارها جسماً "خارجياً" قدم إلى المخيم، وليست مجموعة تشكلت داخله. وقد ركّز الباحثون (ICG 2009; Rougier 2008) على هدفين لـ "فتح الإسلام"، هما: تأسيس إمارة إسلامية في الشمال؛ تأسيس قاعدة جهادية لتدريب المقاتلين من أجل العمل ضد الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في العراق وأفغانستان. ومع أن البيان الأول للمجموعة ربط الروح الوطنية الفلسطينية بالجهادية العالمية، فإن محاربة إسرائيل لم تكن في واقع الأمر ضمن جدول أعمال المجموعة (Rougier 2008, p. 193). والواضح أن هذه المجموعة لعبت على التناقضات السياسية المحلية بذكاء، لفترة على الأقل، وحافظت على روابط مع طيف واسع من الفرقاء اللبنانيين، وبعثت برسائل إلى جميع الأطراف ذات الصلة (ICG 2009).

بالإضافة إلى ذلك، كانت المجموعة تعتبر، إقليمياً، قاعدة للراغبين في مقاومة السياسة الأميركية في المنطقة مقاومة عنيفة، وقد تناقلت الصحف والمقالات الأكاديمية ومحطات التلفزة، وعلى نطاق واسع، الشائعات التي تحدثت عن قادة هذه القاعدة، وعن الدعم المالي الذي حصلت عليه: أشارت الفرضيات الجدية بأصابع الاتهام إلى

السلطات السورية، وإلى السلطات السعودية، (3) وكذلك إلى "القاعدة"، باعتبارها داعمة لتلك المجموعة. بالتالي، فإنه ليس من المستغرب أن يتبين من خمسين مقابلة أجريت مع ناشطين اجتماعيين في مخيم نهر البارد، في سنة 2008، أن سكان المخيم يرون في المعركة جزءاً من معركة لبنانية أكثر شمولاً.

علاوة على ما تقدم، فإن الاقتتال الداخلي الفلسطيني، وغياب جيش منظمة التحرير الفلسطينية، أضعفا المجموعة السكانية. ومن المفيد أيضاً، الإشارة إلى أن قادة تنظيمات في مخيم نهر البارد أكدوا المساعدة التي قدمها أبو خالد العملة، أمين سر حركة "فتح الانتفاضة"، الذي سهل انتقال السيطرة على القواعد العسكرية التابعة لـ "فتح الانتفاضة" إلى "فتح الإسلام". وشعر بعض الشيوخ في مخيم نهر البارد، ولا سيما السلفيين منهم، بالرضا لأن "فتح الإسلام" فرضت جواً أخلاقياً في بعض أحياء المخيم. وإجمالاً، كانت البيئة المحافظة متسامحة مع وجود غرباء ضمن مجموعة "فتح الإسلام"، وقد أكد العديد من الشهود أن أئمة المساجد الذين صاروا يشكلون طبقة الوجهاء الجدد، "خففوا من وطأة" وجود "فتح الإسلام" في المخيم في خطب الجمعة. وعلى الرغم من أن هذه المقالة لا تحاول الإيحاء بتورط الشيوخ في أعمال "فتح الإسلام" لاحقاً، فإنها تشير هنا إلى جهل، أو سذاجة عدة منظمات إسلامية افتتنت بتقوى تلك المجموعات "الورعة"، متجاهلة معتقداتها المتطرفة. وذكر كثيرون ممن أجرينا معهم مقابلات أنه بعد حدوث صدامين بين السكان ومقاتلي "فتح الإسلام"، كان هناك إمامان، على الأقل، طالباً السكان بعدم التعرض بالأذى لهم لأنهم "أناس أتقياء صالحون". ونشير أيضاً إلى أن وجود هؤلاء لم يثر اهتماماً خاصاً، لأن المظهر الإسلامي المحافظ لرجال ملتحمين كان بارزاً في المخيم منذ عشرات السنين، بينما كانت الأيديولوجيا الجهادية لـ "فتح الإسلام" أمراً جديداً بالكامل. لكن ذلك لا ينفي أن شيوخاً بارزين في المخيم كانوا قلقين إزاء ظاهرة "فتح الإسلام"، وقد حذروا منها أحياناً في خطب الجمعة، إذ أكد بعضهم "أن الخلافة الإسلامية لا تنطلق من مخيم نهر البارد، ولا تحرير فلسطين ينطلق هذا المخيم".

اندلعت المعركة بعد مقتل ثلاثة عشر جندياً لبنانياً عند أحد حواجز التفتيش في هجوم مضاد شنه مقاتلو "فتح الإسلام" نتيجة غارة قامت بها قوى الأمن اللبنانية على إحدى شققهم في مركز مدينة طرابلس. وتفاقم الوضع وبلغ مرحلة المواجهة المسلحة الكاملة بين الجيش اللبناني وبين عناصر "فتح الإسلام" داخل المخيم، واستمرت المعركة ثلاثة أشهر، وكان نتيجتها مقتل ما يزيد على 40 مدنياً فلسطينياً، و168 جندياً لبنانياً، وأكثر من 222 مقاتلاً من مقاتلي "فتح الإسلام"، (4) وتدمير مباني المخيم القديم كلها، ونزوح أكثر من 33.000 شخص إلى مخيمات أخرى للاجئين. (5)

اليوم، وبعد مرور عامين على انتهاء المعركة، تجري عملية إعمار شديدة البطء والتأخير، ولا يزال سكان مخيم نهر البارد مشتتين ومتوزعين بين مخيم البداوي والمنطقة المجاورة لمخيم نهر البارد القديم. وصارت هذه المجموعة السكانية تعتمد اعتماداً تاماً في معيشتها على المعونات، وعلى وكالة الغوث (الأونروا) التي قامت ببناء أكثر من خمسة مراكز إيواء جماعية موقفة تضم نحو 600 عائلة يعاني أفرادها صعوبات اجتماعية، علاوة على قيام الوكالة بدفع إعانات محدودة إلى 2900 عائلة لتمكينها من دفع بدلات الإيجارات. ويجري هذا الأمر في الوقت الذي لا يزال مخيم نهر البارد المدمر منطقة عسكرية مغلقة، ومحاطاً بالأسلاك الشائكة وبنقاط التفتيش التي تراقب مداخله. ولا يسمح بدخول المخيم إلا بتصاريح عسكرية موقفة صادرة عن مخابرات الجيش.

3 - مخيم نهر البارد فضاءً للاستثناء

تبدو الأوضاع المحيطة بتدمير مخيم نهر البارد مثيرة للقلق على أكثر من صعيد. فعلى الرغم من تبرؤ اللاجئين العلني من "فتح الإسلام"، ألقت بعض وسائل الإعلام اللوم فيما يتصل بهذه الظاهرة على المخيم وعلى اللاجئين، وذلك من دون إجراء أي تحقيق يتناول مصادر تمويل هذه المجموعة والجهات التي تقف وراءها. وخلال المعركة تم اعتقال لاجئين فلسطينيين في جميع أنحاء لبنان عند الحواجز التي أقامها الجيش أو قوى الأمن الداخلي، وجرى حصار المخيم وإعلانه منطقة حرب، كما منع الجيش دخول مواد للإغاثة، أو دواء، أو الصحافة. وفي حين فضل اللاجئون في بداية المعركة البقاء في المخيم خشية أن تؤدي مغادرتهم المخيم إلى تدميره بالكامل، فإن القصف العشوائي الشديد الذي لم يستثن المنازل والمدارس والمساجد، أجبر السكان في النهاية على إخلائه تماماً. وهذه هي الحادثة الأولى التي يغادر فيها الفلسطينيون مخيماً لهم من دون الدفاع عنه، الأمر الذي يؤكد انتفاء الصلة بين اللاجئين الفلسطينيين و"فتح الإسلام". وخلال الأشهر الأربعة التي دارت فيها المعركة، تم تدمير المخيم القديم

بالكامل، وصار ركاباً بعد هدم 1700 منزل كان يضمها، هدماً كاملاً. وبعد محاولة للهرب قام بها الناجون من مقاتلي "فتح الإسلام"، أعلن الجيش إنهاء عملياته، وخروجه من المعركة منتصراً على الإرهاب العالمي. ومع أننا نعيش حالياً عصر "الحرب الكونية على الإرهاب"، وعلى الرغم من الأوضاع الملتبسة المحيطة باستشهاد جنود الجيش اللبناني غدرًا، فإن ثمة ما يدعو إلى الشك في أن العرض العشوائي للقوة المفرطة، والذي تجاهل حقوق الإنسان والملكية، كان يمكن أن يمارس ضد أي مكان "حضري" لبناني آخر. لكن نظراً إلى كون مخيم نهر البارد "فضاء للاستثناء" (Hanafi 2008)، أي مستثنى من حماية القانون العام، ويؤوي لاجئين ليسوا بمواطنين، ومحرومين من الحقوق المدنية في لبنان، وتمثلهم فصائل فلسطينية متناحرة، (6) وتخدمهم وكالة تابعة للأمم المتحدة تفتقر إلى التفويض بحمايتهم - فإنه كان في الإمكان تدميره بالكامل.

واعتباراً من التاريخ الرسمي لانتهاه القتال في بداية أيلول/سبتمبر، وحتى العاشر من تشرين الأول/أكتوبر 2007، وضع مخيم نهر البارد تحت الإشراف الكامل للجيش اللبناني، ولم يسمح لسكان المخيم بالعودة إليه، ثم عاد بعد ذلك، الآلاف إلى المنازل التي تعرضت للحريق والنهب والتخريب المتعمد. ويؤكد الأشخاص الذين قابلناهم، والذين قابلتهم بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة العفو الدولية، وجود نمط ممنهج لحرق المنازل ونهبها. كما حملت الكتابات الجدارية العنصرية البذيئة على العديد من بيوت المخيم، أسماء الفرق العسكرية اللبنانية المتعددة (Amnesty International 2006). ويبدو أن عناصر "فتح الإسلام" وبعض سكان المخيم هم من قاموا بأعمال النهب في بداية الأمر، لكن الذين تابعوا هذه الأعمال لا بد من أن يكونوا ممن يعتبرون المخيم فضاء للاستثناء وخارج نطاق القانون، يمكن أن ينهب وأن تُخرَّب الممتلكات فيه عمداً. ولغاية الآن، لم يجر أي تحقيق مستقل، على الرغم من أن منظمة العفو الدولية كتبت بهذا الشأن إلى رئيس الحكومة اللبنانية، وإلى وزارة الدفاع اللبنانية، وطالبت بإجراء تحقيق وبمحاسبة المسؤولين (Amnesty International 2006).

واللافت أنه لم يجر أي نقاش عام في هذا الموضوع المهم. وبما أن المخيم يُعتبر فضاء للاستثناء، فقد شكّل منطقة طوارئ منع الشهود من دخولها: فحتى اللحظة لا يسمح للصحافيين، ولا لمنظمات حقوق الإنسان، بدخول المخيم من دون تصريح عسكري خاص. وهذا التعليق للقوانين هو الذي سهّل قيام التخريب المتعمد والنهب، فالسكان الفلسطينيون هم "الإنسان المستباح والمضحى به" (homo sacer)، بالمعنى الذي يعطيه جورجيو أغامبن - (Agamben 1998): أناس لا تُخرَّب ممتلكاتهم فحسب، بل تُنهب أيضاً، ومن دون السماح بملاحقة المجرمين. ويشعر سكان مخيم نهر البارد أن ما حدث في مخيمهم يمثل جزءاً من مؤامرة مخطط لها ضدهم، فقد قالت الأغلبية الساحقة من الأشخاص الذين قابلناهم إنه كان هناك خيارات أخرى لحل مشكلة "فتح الإسلام"، كان من شأنها تفادي تدمير المخيم تدميراً كاملاً. فقد كان في الإمكان حل المشكلة من خلال تدخل المقاتلين الفلسطينيين الذين يعرفون جغرافيا المخيم، الأمر الذي يجعلهم أكثر كفاءة في هذا النوع من الحروب داخل منطقة كثيفة العمران، وأكثر حساسية إزاء ممتلكات اللاجئين ومبانيهم. أمّا الخيار الآخر فكان قيام وساطة أكثر فاعلية بين "فتح الإسلام" والجيش اللبناني.

4 - التعاطي مع الحيز: عملية التخطيط العمراني

استمر وضع الاستثناء وألوية الأمن في الهيمنة على مشهد ما بعد معركة مخيم نهر البارد، وقد بدا ذلك واضحاً في عملية التخطيط العمراني لإعادة إعمار المخيم. فالهيئة الحكومية الرسمية المسؤولة عن التخطيط في لبنان، هي المديرية العامة للتنظيم المدني، لكن، خلال المناقشات المتعلقة بتطوير المخطط العام، والتي استغرقت عاماً كاملاً، كانت هذه المديرية المذكورة غائبة. والواقع أن الجهة اللبنانية المعنية، التي هيمنت على مشهد التخطيط وعلى المفاوضات، كانت الجيش اللبناني. (7) ويمثل ذلك سابقة خطيرة للبنان عامة، وللمخيمات خاصة، وذلك مع تنامي تدخل العنصر العسكري في الشؤون الحكومية المدنية بحجة الدواعي الأمنية. إن وجود الجيش كان كفيلاً بإيلاء الأمن الأولوية في المفاوضات الجارية على المخطط التوجيهي العام، ثم تتدخل المديرية العامة للتنظيم المدني في نهاية هذه العملية الطويلة للموافقة رسمياً على المخطط العام.

وعلى الرغم من المأساة التي تنشأ في أوقات الأزمات والحالات الطارئة من هذا النوع، والتي تتفاقم بسبب الفراغ السياسي "الظاهري" في المخيمات الفلسطينية، فإن المأساة، إلى جانب ذلك، تتيح الفرصة أمام العديد من الشبكات الاجتماعية، وكذلك أمام الناشطين والحركات السياسية، لتوحيد جهودهم من أجل مواجهة المخاطر التي تواجه جماعة ما، أو مكاناً ما. فعلى المستوى المحلي في المخيم، بدأت المبادرات الشعبية المتعددة، والتي نشأت استجابة

لمشاكل معينة محدودة ناجمة عن غياب الحكومة، وعن عدم تأمين الخدمات في المخيم، بتوحيد جهودها ومناقشة ما يمكن، أو يجب عمله، في أثناء سير المعركة وتدمير المخيم. واللافت في حالة مخيم نهر البارد أن ناشطين وأكاديميين آخرين من مخيمات ومدن وبيئات أخرى، قاموا بتوحيد جهودهم مع المبادرة المحلية. والأمر المهم بشكل خاص في هذه الشبكة الممتدة والمتنوعة، هو وجود معماريين ومخططي مدن استفادوا من المعارف التي اكتسبوها من عملهم، ومن دراستهم للسياسات العمرانية المختلفة، ولمشاريع إعادة العمران التي تساعد على تمكين المجموعات، وذلك من أجل وضع استراتيجيات فاعلة في مواجهة مشروع الدولة. وقد أطلقت هذه المبادرة على نفسها اسم "هيئة العمل الأهلي والدراسات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد".

من جهة أخرى، أنشئ "برنامج" جديد لتحسين المخيمات التابعة لوكالة الغوث (الأونروا)، وذلك من أجل القيام بدور فاعل في إطلاق إعادة الإعمار والتخطيط العمراني، وهو جهد متواصل حالياً. وقد دعا هذا البرنامج إلى مبادرة من منظار مختلف، الأمر الذي ساهم في إيجاد مشاركة تامة بين وكالة الغوث وهيئة العمل الأهلي والدراسات، تجمع البعد الشعبي إلى الخبرة المهنية. وانطلقت هذه المبادرة على الرغم مما وصفه علماء الاجتماع باختفاء الحيز العام الذي دمره العوز الاقتصادي (Wolfe 1989)، واستعمرته وسائل الإعلام (Putnam 2001)، عدا السياق السلطوي العربي. كما تتحدى المبادرة المذكورة ما كان يعتبر في العقود الماضية سلبية بعض اللاجئين الذين نشأوا على لعب دور الضحية.

ولعل سبب هذه الحماسة التي تجلت بين السكان هو اعتقادهم بوجود بعد سياسي في عملية تدمير مخيم نهر البارد، وفي مخطط الحكومة لإعادة إعمارهم. وقد ظهر ذلك واضحاً في إعلان عدة سياسيين، في أثناء سير المعركة، مخططات لتحسين المخيم تقوم على مبادئ ومعايير غير مقبولة لدى السكان المحليين. وبعد انتهاء المعركة، اتضح تماماً أن المفهوم العام للمخططات كان يركز إلى شبكة منطقية من الشوارع العريضة التي تسمح بتطبيق ضوابط أمنية فاعلة، وإلى إسكان اللاجئين في شقق متماثلة بغض النظر عن أنماط عيشهم وبناهم الاجتماعية السابقة.

في أثناء الشهر الثاني من سير المعركة، قدمت هيئة إعادة إعمار نهر البارد المسودة الأولى لمبادئ إعادة إعمار المخيم، وكانت هذه نتاج ورشات عمل متعددة مع الأهالي، نظمها متطوعون في هيئة إعادة الإعمار، ونتاج اجتماعات مفتوحة واستطلاع آراء من خلال تعبئة استمارات. وبدأت المسودة بمطالبة الناس بالمشاركة في عملية تقويم مساحات البيوت، وأكدت الحاجة إلى وضع خطة إعادة إعمار المنازل المدمرة كما كانت في السابق، الأمر الذي يؤمن المحافظة على الوحدات السكنية الفردية، وعلى الأحياء، وطرق السير، والمعالم. وتمثل المطلب السياسي، فيما يتعلق بإعادة بناء المخيم، في أن يعود المكان "مخيماً" - وليس بلدة - أي كمكان إقامة مؤقت.

كان المطلب المعماري الأساسي يتمثل في الحفاظ على نمط البناء المرتبط بالعائلة الممتدة باعتباره حجر الزاوية في مباني المخيم، أي النموذج الذي يتمكن فيه الجيل الأصغر من البناء فوق منزل الوالدين وتأسيس أسر جديدة. ولم يكن سبب اختيار الإبقاء على هذا النموذج من البناء مقتصر على الرغبة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي للقرية فحسب، بل شمل سهولة التوسع المستقبلي وانخفاض تكلفته أيضاً (ولا سيما في بيئة تضم مجموعة سكانية مهمشة لا يسمح لها القانون بالتملك في لبنان). وفي النهاية، أعدت وكالة الغوث، بالاشتراك مع هيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، خرائط وقاعدة بيانات بواسطة منظومة المعلومات الجغرافية (GIS)، إذ تم توثيق التفاصيل المكانية وتفصيلات الملكية فيما يخص جميع العائلات في المخيم - وذلك لاستعمال المعلومات قاعدة يتم على أساسها وضع المشروع النهائي لإعادة الإعمار.

لكن اعتماد مبدأ المشاركة لم يكن بالمهمة السهلة، فقد نجمت صعوبات بسبب موقف بعض مسؤولي الحكومة اللبنانية الذين لا يؤمنون بالمشاركة الشعبية الحقيقية، وإنما بالتعاون مع منظمات دولية ورسمية فقط، مثل وكالة الغوث، وكذلك موقف بعض مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية. وقامت وحدة تحسين المخيمات في وكالة الغوث بدور رئيسي في تمكين مشاركة الأهالي، وذلك من خلال المشاركة التامة لهيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد في عملية التصميم والمفاوضات كلها. ووافق رئيس الحكومة في نهاية الأمر على الاقتراح الذي قدمته وكالة الغوث وهيئة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، نظراً إلى اقتراب الموعد النهائي لمؤتمر فيينا الذي أصر فيه المشاركون - المانحون على تقديم خطة إعادة إعمار جاهزة في المؤتمر.

وكانت المفارقة رؤية المسؤولين الحكوميين اللبنانيين يتباهون بعد ذلك، وأمام المانحين ووسائل الإعلام المحلية، بأهمية مبدأ المشاركة في مشروع إعادة الإعمار، وذلك لإدراكهم فائدة هذا الأمر في تعزيز صورتهم. لكن المسؤولين لم يتبنوا الموقف ذاته فيما يتعلق بمسائل أخرى بالغة الأهمية، وتتصل بإعادة الإعمار، كالحقوق

المدنية أو شكل الحكم أو الأمن أو الاقتصاد، بل حتى إلغاء الحالة العسكرية الموجودة في المخيم بعد أكثر من عامين على اندلاع المعركة. وظل الأمن يمثل العامل الرئيسي الذي أثر في عدة قرارات حكومية تتعلق بمسائل متعددة.

5 - حكم المخيم: الرؤى المتضاربة للإدارة

المشهد المحلي

لا ريب في أن موضوع "إدارة" المخيمات، أو الحكم المحلي فيه، غالباً ما يُساء عرضه وفهمه، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى أن ممارسات الحكم المحلي تتصف بأنها غير رسمية ومتضاربة ومتغيرة، وهي تتنوع من مخيم إلى آخر، لكن يمكن وصفها عامة بأنها تتخذ شكل صورة متعددة الطبقات يقوم فيها العديد من الفاعلين والمجموعات والأفراد والفصائل بالمناوراة والتنافس، وبتدبير أمور الحياة في المخيم. ومع أن الممارسات المذكورة تبدو عصية على الفهم للمراقب الخارجي - فإنها في واقع الأمر تمثل انعكاساً لتعقيد السياسة الفلسطينية والوضع الفلسطيني ومفارقاتها ومصاعبها في مخيم حضري للاجئين "موقت ودائم" عمره ستون عاماً. وهذه المقالة لا تسعى لتقديم نظرة عامة وشاملة إلى آليات الإدارة في المخيم ضمن المشهد السياسي - الاجتماعي التاريخي، وذلك على الرغم من أهمية هذا الموضوع، بل إن الفكرة المهمة في هذه المقالة هي إظهار تفسير الحكومة لـ "مشكلة" المخيمات، وكيفية التدخل التي اختارتها هذه الحكومة.

إن الفاعلين التقليديين في مخيم نهر البارد هم: لجنة شعبية (مؤلفة من ممثلين عن جميع الفصائل، لكن تاريخياً هم ممثلون عن التحالف الموالي لسورية): (8) لجان الأحياء؛ مجموعة من الوجهاء؛ بعض المنظمات الأهلية (9) كما يوجد في المخيم عدة لجان ومبادرات شعبية تتبنى قضايا مثل إعادة الإعمار والدفاع عن الحقوق ومصالح التجار، وقد بدأت تؤدي دوراً أكبر في مشهد المخيم. وأظهرت أزمة مخيم نهر البارد ضعف الفصائل الفلسطينية التقليدية في إدارة الأزمات عندما تتصرف بمفردها، بمعزل عن القوى الأخرى.

وبدلاً من الاعتماد على الفاعلين المحليين في المخيم، قررت الحكومة اللبنانية تغيير الوضع القائم، وتقديم نموذج جديد لإدارة المخيم يقوم حصراً على مبدأ اضطلاع قوى الأمن الداخلي بإدارة المخيم وبالمراقبة، وذلك من دون التعاطي مع المشكلات الحقيقية للمخيمات أو للفلسطينيين في لبنان. وقام فريق خاص بإعداد وثيقة كي تقدم إلى مؤتمر المانحين في فيينا الخاص بمخيم نهر البارد.

"وثيقة فيينا"

شاركت الحكومة اللبنانية جزئياً في تجميع مواد "وثيقة فيينا" وصوغها، وذلك من خلال التعاون مع لجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية ومستشاريها، ومع ما عرف لاحقاً باسم المكتب الفني (RCC) التابع لمكتب رئيس الحكومة. وتجمع "وثيقة فيينا" بين عدة دراسات فنية كانت قد أعدتها وكالة الغوث، ولجنة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، والبرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وشركة خطيب وعلمي، وذلك بهدف تقديم رؤية موحدة شاملة لإعادة إعمار المخيم، وتكلفة المشروع. وفي حين أعدت الحكومة اللبنانية الوثيقة، رعى المؤتمر كل من النمسا ولبنان وجامعة الدول العربية ووكالة الغوث والاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من موافقة الفلسطينيين رسمياً على الوثيقة، فإن الممثلين السياسيين الفلسطينيين قاموا بدور رمزي فقط في عملية إعدادها الفعلية، نظراً إلى افتقار منظمة التحرير الفلسطينية إلى هيئات فنية تستطيع القيام بدراسة كهذه، والمشاركة في وضعها وإعدادها. وقد ملأت هذا الفراغ جزئياً مبادرات متعددة صادرة عن منظمات أهلية فلسطينية، وعن خبراء قاموا بدور فاعل في جمع البيانات والضغط من خلال وسائل مختلفة رسمية وغير مباشرة، هذا بالإضافة إلى آليات مشاركة متعددة لجأت إليها الأمم المتحدة والوكالات الدولية. أما المضمون السياسي للجزء المتعلق بالأمن والإدارة في هذه الوثيقة، فيمثل حالة مغايرة تماماً، إذ أعدت الحكومة ومستشاروها تلك المقاطع بشكل كامل وحصري، وفي غياب أي جهة أو مشاركة فلسطينية.

تقترح "وثيقة فيينا":

تأسيس بنية إدارة شفافة وفاعلة في مخيم نهر البارد، ويشمل ذلك تحقيق الأمن وسلطة القانون داخل المخيم من خلال الشرطة المجتمعية (community policing) (ص 46).

وتطالب الوثيقة المانحين بتقديم الإمكانيات المادية (5 ملايين دولار) من أجل:

التدريب والمساعدة التقنية لقوى الأمن الداخلي (اللبنانية) بهدف إدخال نظم الشرطة المجتمعية إلى مخيم نهر البارد (ص 48).

وتمضي الوثيقة لتبين أن:

تطبيق مبدأ الشرطة المجتمعية داخل بيئة مخيم نهر البارد تستوجب وجود قوى أمن داخلي (لبناني) داخل المخيم تعمل على تقليل المخاوف والحساسيات الموجودة قبل نزاع مخيم نهر البارد وبعده، فهذا النوع من ضبط الأمن يشجع على المشاركة وحل النزاعات. وإن هذه التدابير الأمنية الخاصة بمخيم نهر البارد متفق عليها مع منظمة التحرير الفلسطينية [...] وإن بناء الثقة بين قوى الأمن الداخلي وأهالي مخيم نهر البارد سيسجع أهالي المخيم على أن يكونوا داعمين بشكل أفضل ومنتشجين على التبليغ عن مشكلات المخيم والأمر الأمنية. وسيشارك ضباط الشرطة في نشاطات اجتماعية متعددة (خطط شبابية وبرامج اجتماعية)، لإيجاد علاقات أقوى بأهالي المخيم. فالشراكة الوثيقة بين عناصر قوى الأمن الداخلي وبين المجتمع ستساهم في جعل مخيم نهر البارد بعد إعادة إعمارها مكاناً أكثر أماناً، وستشجع على تعميم نموذج ناجح للأمن في المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان. وسيتم تعريف كوادر قوى الأمن الداخلي بالتاريخ السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وسيتم تدريبهم على أن يفهموا بصورة أعمق الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. كما سيتم تدريب هذه الكوادر على حل النزاعات وعلى مهارات التواصل.

ومع أن المجتمع المدني الفلسطيني راوده الشعور بأن وثيقة كهذه كان يجري إعدادها، فإن الوثيقة المذكورة لم تُعلن إلا قبل أيام قليلة من بداية مؤتمر فيينا، وذلك عندما طُبعت وورّعت على الدول المانحة. وقد اطّلت منظمة التحرير الفلسطينية على الوثيقة في الوقت الذي اطّلع عليها المانحون الآخرون. وعلى الرغم من اعتراض منظمة التحرير على مبدأ الشرطة المجتمعية في اجتماع رسمي عُقد مع السفير خليل مكاي (رئيس لجنة الحوار)، قبل مؤتمر فيينا ببضعة أيام، لم تجر أي تعديلات على الوثيقة. وفي الواقع، لم يُعرض أي موقف فلسطيني أمام الدول المانحة خلال المؤتمر. أما المبلغ المرصود لتمويل تدريب كوادر قوى الأمن الداخلي، والبالغ 5 ملايين دولار، فقد جرى تأمينه وتحويله إلى الحكومة اللبنانية نتيجة "وثيقة فيينا" ومؤتمرها، وبدأ استشاريون للحكومة العمل على الموضوع من دون معرفة أهالي المخيم.

اختزال الحكم بالموضوع الأمني

على الرغم من إيجاز المقطع الخاص بالإدارة في "وثيقة فيينا"، فإنه يعكس بوضوح استمرارية وتطور منهجية التعامل مع المخيمات من زاوية أمنية. فعندما يكون موضوع الشرطة هو العنوان الفعلي الوحيد في "وثيقة فيينا" الذي يتطرق إلى موضوع "الحكم" في المخيم، فإن هذا استكمال لمنهجية اختزال اللاجئين الفلسطينيين إلى مشكلة أمنية، واعتبار المخيم "جزيرة أمنية". فقد وضع صانعو السياسة اللبنانيون ومستشاروهم، ومن دون استشارة الأهالي، التصور الموجود في الوثيقة، وفي حين جرى تسويق الوثيقة تحت شعارات الشراكة والشرطة المجتمعية، فإن المجتمع المحلي كان غائباً عند صوغها، وهذا يتناقض مع تعريف الشرطة المجتمعية، أساساً، كاستراتيجية وفلسفة لضبط الأمن تقوم على مفهوم فحواه أن تفاعل الأهالي ودعمهم هما المساعد في ضبط الجرائم والتعرف إلى المشبوهين، وفي احتجاز المخربين، وفي تبليغ رجال الشرطة ما يحدث من مشكلات (10) ويفشل هذا المنطق ويصعب تطبيقه عندما يفرض على مجتمع يرفضه لأسباب متعددة ستذكر لاحقاً.

وبينما يكمن مبدأ الشرطة المجتمعية في خطاب تحسين، ثم تمكين أنشطة معينة ومبادرات المواطنة، فإن هناك تناقضاً في تطبيق أنظمة وقوانين وممارسات تعتمد على تطوير مفهوم المواطنة، على مجموعة سكانية من اللاجئين الموقتين الذين تضمن عليهم الدولة المضيفة بحقوقهم الاجتماعية الأساسية.

كان لفكرة الإدارة في "وثيقة فيينا" ردة فعل سلبية قوية بين أهالي المخيم، وقد توصلنا إلى هذه النتيجة من خلال العديد من المقابلات التي أجريناها، بالإضافة إلى العريضة المقدمة، مباشرة، إلى رئيس الحكومة، فؤاد السنيورة، والتي وقّعها مئات من أهالي مخيم نهر البارد، ونشرت في صحيفتي "الأخبار" و"السفير" بتاريخ 2009/1/24، إذ أعرب الموقعون عن معارضتهم سياسة الحكومة في التعامل مع مخيمهم من منظور أمني، وكذلك خطتها المستقبلية لإدارة المخيم.

ويمكن القول إن المضامين السياسية للاقتراح الوارد في "وثيقة فيينا" ستلقي بظلالها على أي شراكة أو نقاش مع المجتمع المحلي يمكن أن يجري مستقبلاً. فعلى الرغم من الادعاء أن الاقتراح المذكور تم إعداده بالتنسيق مع

منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه لا يوجد في تلك المرحلة أي شراكة حقيقية مع فصائل المنظمة في هذا المشروع، ولا أي تفاهم، ولا أي موافقة عليه. (11)

إن الوثيقة لا تأخذ في الاعتبار إلا الحاجات الأمنية ووجهة النظر والرؤية اللبنانية، فاللجنة الشعبية عامة، لم تُذكر في الأقسام المتعلقة "بالحكم" في الوثيقة باعتبارها محاوراً مشاركاً في مسألة الشرطة "المجتمعية"، كما أن الاقتراح يتجاهل بسذاجة المشهد العام السابق للمعركة في مخيم نهر البارد، وهو المشهد الذي يظهر واقعاً معقداً شديد التنوع من الفاعلين يضم اللجنة الشعبية، والكفاح المسلح، واللجنة الأمنية، والفصائل السياسية، ولجان الأحياء، والوجهاء، والنقابات المهنية المتعددة، والمنظمات الأهلية المحلية، وغيرها، الذين يتفاعلون ويتنافسون فيما بينهم بشأن مختلف المسائل التي تلحظ الصالح العام للمخيم. وهذا الواقع السابق للمعركة يعكس وجود طاقة ومشاركة في المجال العام تقومان على مشاركة شعبية مكثفة في إدارة شؤون الحياة اليومية.

من المؤكد أن هناك مشكلات لا يستهان بها داخل الإدارة المحلية في المخيمات، بما في ذلك النزاعات والممارسات الفاسدة لبعض تلك البنى وتأثيرها السلبي المحتوم فيما يتعلق بمصلحة المخيم، لكن هذا لا يبرر تجاهل الأطر والممارسات السياسية والاجتماعية الموجودة في المخيم. فإيجاد شراكة فلسطينية - لبنانية حقيقية تقوم على الاحترام وتطوير هذه الأطر والممارسات المحلية بموازاة تطوير آليات واضحة وشفافة للتنسيق مع الجهات اللبنانية، لا يتحقق من خلال تعليم ضباط قوى الأمن الداخلي اللبنانيين "التاريخ السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان... والخصوصيات الثقافية والاجتماعية" للمجتمع الفلسطيني، كما ورد في "وثيقة فيينا".

إن الأمر الإشكالي هنا هو حصر حاجات "الحكم" (governance) في المخيم ورؤيتها ضمن منظور أمني فقط، وافتراس إمكان تلبية تلك الحاجات بإدخال الشرطة إلى المخيم، فهذا الأمر يتجاهل المعاصر المتفق عليه عموماً فيما يتعلق بمعنى الحكم الرشيد ومكوناته الأساسية المتعددة من إدارة المكان وتمثيل المجتمع وتنميته وتطويره اقتصادياً. ولا يمكن فصل عملية تطوير الحكم المحلي داخل المخيمات الفلسطينية عن مسألة التعاطي مع الحقوق الفلسطينية ضمن رؤية ومقاربة شاملتين، كما أن الدروس والأدبيات التي تتناول حالة إعادة الإعمار ما بعد الحرب، لا تكف عن ترداد ما تعتقد أنه يشكل قواعد إعادة الإعمار الناجحة بعد الحرب (GTZ 2004). وهذه القواعد هي: (1) إعادة بناء البيئة المكانية؛ (2) إعادة إقلاع الدورة الاقتصادية؛ (3) لجان تقصي الحقائق والمصالحة؛ (4) إقامة حكم رشيد. ولن يتمكن مخيم نهر البارد من التغلب على التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها في مرحلة ما بعد الحرب، إلا من خلال إجراء مراجعة عامة وشاملة، وعندئذ يمكن وضع أسس علاقة لبنانية - فلسطينية راسخة وحقيقية.

أمّا على أرض الواقع، فإن المقاربة السابقة المرتكزة على مفهوم الأمن، استمرت بعد انتهاء المعركة، وذلك من خلال تدابير متعددة: وجود نقاط تفتيش لا لزوم لها؛ وجود سلك شائك يحيط بالمخيم؛ منع السكان الفلسطينيين واللبنانيين الراغبين في دخول المخيم، من دخوله، قبل الحصول على تصريح عسكري؛ وجود قواعد عسكرية وبحرية. وقد أصبحت هذه الإجراءات المذكورة سمة مميزة لعملية إعادة الإعمار، فعلى سبيل المثال، أقر مجلس الوزراء إنشاء كتنة عسكرية عند أطراف المخيم القديم بعد انتهاء المعركة مباشرة، كما أنه أصدر في شباط/فبراير 2009، مرسوماً آخر يقضي بإنشاء قاعدة بحرية على شاطئ نهر البارد، بالإضافة إلى استمرار لجنة الحوار وقوى الأمن الداخلي في ممارسة الضغوط لإنشاء مركز للشرطة داخل المخيم القديم. وفي حين تعارض اللجنة الشعبية المحلية هذا الخيار معارضة عنيفة، تلجأ لجنة الحوار إلى الضغط على قيادة منظمة التحرير كي تقبل الأمر. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن منظمة التحرير تقبل وجود مركز الشرطة من دون استشارة اللجنة المحلية أو مناقشتها في الموضوع. وهذا كله يجري من دون أن تؤخذ في الاعتبار الكثافة العمرانية الشديدة في المخيم، إذ ينحصر في 1700 مبنى ضمن مساحة لا تتجاوز 2م190.000، وتؤوي ما يزيد على 20.000 لاجئ (أي 1100 شخص في الهكتار - وهي إحدى أعلى الكثافات الحضرية في العالم). وفي حين يبدو خيار إنشاء مركز الشرطة عند أطراف المخيم أكثر مراعاة لمشاعر السكان، فإن الحكومة اللبنانية ولجنة الحوار ترفضان مثل هذا الخيار باستمرار. ويبدو أن الحكومة اللبنانية تعتبر مركز الشرطة بحد ذاته بياناً سياسياً يعلن سيطرتها الجديدة التامة على المخيم، وذلك على الرغم من خبرات الدول المضيفة الأخرى في المنطقة التي تفضل إبقاء مراكز الشرطة عند أطراف المخيمات. ففي عمان مثلاً، وبعد إنشاء مراكز شرطة وسط المخيمات وإحراقها عدة مرات، أعادت السلطات إنشاء تلك المراكز عند أطراف المخيمات.

وفي حين نستطيع الانشغال، وبكل سهولة، في مناقشة مزايا "الشرطة المجتمعية"، أو عدم إمكان تطبيقها، فإن الموضوع الأول الذي يجب مناقشته هو الوضع الأمني الفعلي داخل مخيم نهر البارد. فإذا كان النقاش هو بشأن الجرائم، فإن هذا المخيم لم يكن يشكل مكاناً مغلقاً موبوءاً بها، إذ كانت هذه تطوّق عادة، كما كانت تجري ملاحقة من ينتهك حرمة القانون، وهو ما كان يحفظ السلامة العامة في المخيم. أما إذا كان النقاش متعلقاً بوجود "فتح الإسلام"، فيجب التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي حالت بين الأطر الفلسطينية وبين التعامل بحزم مع عناصر هذه الظاهرة، وما هي أسباب فشل قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني في اعتقال مجموعة مسلحة كان القسم الأكبر من مكاتبها وقواعدها ومواقع تدريبها ومنازل عناصرها موجوداً خارج الحدود الرسمية لمخيم نهر البارد، أي على أرض تابعة رسمياً للسلطات اللبنانية؛ فمعظم تلك الأبنية، في الحقيقة، كان موجوداً في منطقة مجاورة لمخيم نهر البارد، وبعضها في مركز مدينة طرابلس وعلى أطرافها، مثل أبي سمرا. والهدف هنا ليس إلقاء المسؤولية على الجهات اللبنانية، وإنما الإشارة إلى أن ظاهرة "فتح الإسلام"، وكثيراً من الظواهر الأخرى التي تهدد أمن اللبنانيين والفلسطينيين معاً، ليس مجرد نتاج غياب عناصر ضبط الأمن اللبناني.

القضايا الحقيقية هنا تتصل بطبيعة التنسيق وآلياته بين الأطر الفلسطينية وأجهزة الدولة اللبنانية (بشقها المدني وليس العسكري وحده)، وذلك فيما يخص المخيم والمنطقة المجاورة له. فممنذ توقف العمل باتفاقية القاهرة (سنة 1969)، ظلت الشروط المرجعية بين الطرفين غامضة وملتبسة في أفضل الأحوال، وصار المخيم فضاءً معلقاً من الوجهة القانونية، إذ أصبحت المخابرات العسكرية تحكمه باعتبار أنه "حالة استثناء".

نزاع شرعية اللجنة الشعبية

إن سعي الدولة اللبنانية لنزع شرعية اللجنة الشعبية، ليس ظاهرة نشأت بعد معركة مخيم نهر البارد، وإنما تعود إلى ما قبل المعركة. فقد روى أحد أعضاء اللجان الأمنية في ذلك المخيم، ممن قابلناهم، كثيراً عن افتقارهم إلى الغطاء الشرعي، وعن معاملة المخابرات العسكرية لهم على أنهم مجرد مخبرين ومنفذين لأوامرهم. يقول هذا العضو: "إن أي مواطن في المخيم إذا جرح شخصاً على سبيل المثال، وسجنته اللجنة الأمنية، فإن في إمكان هذا المواطن مقاضاته لدى الدولة، فيتحول إلى فار من وجه العدالة. لقد سجن ثلاث مرات... وفي إحدى المرات قدّم أحد اللصوص شكوى بشأنني وسُجنت بسببه". من خلال أمثلة كهذه، يصبح دور الدولة في خلق فراغ أمني داخل المخيم - من خلال إضعاف بنى الأمن المحلية فيه - أكثر وضوحاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عناصر المخابرات العسكرية والشرطة اللبنانية تستغل أعضاء اللجنة الشعبية عندما تكون بحاجة إلى خدمات خاصة، كتسليم أشخاص مطلوبين للعدالة مثلاً، لكنها لا توفر لهم الموارد، ولا تعترف بهم كسلطة "رسمية" محلية. ولا تزال قوى الأمن الداخلي مستمرة في ممارستها القديمة/الجديدة في تجنيد "متعاونين" من جميع المخيمات الفلسطينية، ويستغل هؤلاء علاقتهم بجهاز الأمن كوسيلة للنفوذ والترؤيع في المخيم - كما يشكو كثير من السكان من ذلك. وقد ازداد تجنيد مخبرين/متعاونين كثيراً في الأوضاع التي تلت معركة مخيم نهر البارد، وذلك بسبب العوز الشديد لبعض الشباب.

من ناحية أخرى، كشف العمل الميداني الذي أجريناه في مخيمات عين الحلوة والبدواي ونهر البارد، أن عدم وجود لجنة شعبية شرعية يمثل عقبة جدية لأهالي المخيم. فاللجان الشعبية، تاريخياً، كانت فاعلة بفضل ما كانت تتلقاه من دعم سياسي ومادي من الفصائل السياسية ومن منظمة التحرير الفلسطينية، لكن اعتباراً من سنة 1982، شحّت تلك الموارد، الأمر الذي أعاق اللجان المذكورة عن القيام بوظائفها في "الحكم". وعندما تطورت المخيمات لتصبح أكتف التجمعات في العالم، ومكاناً لمشكلات حضرية معقدة، فقدت اللجان الشعبية بالتدريج قدرتها على التعاطي بفاعلية مع المخيمات.

إن "وثيقة فيينا"، مثلاً، لا تعالج موضوع تأمين الموارد، أو بناء الإمكانيات، أو تقديم المساعدة إلى اللجان الشعبية، وبالتالي، فإن اللجنة الشعبية في مخيم نهر البارد، التي أقصيت إلى موقع ثانوي، لا تقوم إلا بأدوار رمزية لأنها عاجزة عن التعاطي مع مشهد إعادة الإعمار الذي يعج بالمنظمات الدولية، وبوكالات التنمية، وبوكالات الأمم المتحدة، وبالكالات الحكومية. وهكذا، فإن من غير المستغرب أن تواجه إحدى الوكالات المذكورة صعوبة في التنسيق مع اللجنة الشعبية، كجهة نظيرة ذات إمكانيات حقيقية. ففي شباط/فبراير 2009، بدأت الشركة الإيطالية "هابيتات" (the Italian Cooperation and International Habitat) مشروعاً لتوصيل منظومة الصرف الصحي في مخيم نهر البارد الجديد بمنظومة البلدية في المنطقة المحيطة بالمخيم (المحمرة)، وقامت لجنة الحوار

اللبنانية - الفلسطينية بتنظيم عدة اجتماعات من دون دعوة اللجنة الشعبية، وعندما دعيت هذه اللجنة إلى توقيع المشروع، رفضت الحضور (12) وقد اشتكى قادة الأهالي الذين قابلناهم من أن العديد من المشاريع التي اقترحتها مكاتب التعاون والمنظمات الدولية، لا يتلاءم وقائمة أولويات مخيماتهم، إذ كانت تلك المشاريع غالباً ما تنطلق من اعتبارات فنية تعكس نوع الخبرة التي تمتلكها مكاتب التعاون، أو قدرة تلك المكاتب على تقديم هبات صغيرة لا تسمح لها بالقيام بمشاريع بنى تحتية جديّة، وإلى ما هنالك. وقد ازداد شعور اللجنة الشعبية بالإحباط بسبب ما تتعرض له من إقصاء في مختلف المستويات. وفي مشروع آخر، كان هدف UN-Habitat تقديم آليات لجمع القمامة يشترك في الحصول عليها كل من بلدية المحمرة واللجنة الشعبية، لكن لم يتوفر قانونياً، عقد يمكنه توصيف هذه الملكية المشتركة، لأن اللجنة الشعبية لا تتمتع بوضع قانوني في لبنان (13) لكن، بالإضافة إلى افتقار اللجنة الشعبية إلى الموارد، وضعف إمكانياتها التقنية، ونزع شرعيتها لدى الدولة، فإنها تعاني مشكلات جوهرية جديّة على صعيد التمثيل. ففي ستينيات القرن العشرين وسبعينياته وثمانينياته، كان كثير من اللاجئين أعضاء كاملي العضوية في هذه المنظمة أو تلك، وكانت العمليات الديمقراطية المتعددة تجري لانتخاب ممثلي هذه المنظمات. وبالتالي، عندما كان قادة الفصائل يعيّنون ممثلين في اللجنة الشعبية، كان يتوفر لهم مستوى ما من التمثيل، هذا إلى جانب القوانين الداخلية للجنة الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تخصص مقاعد في اللجنة للاتحادات المتعددة، كاتحادات المعلمين والمهندسين. لكن مع زوال سياسة الفصائل الفلسطينية في لبنان، والانخفاض الدراماتيكي في عدد الاتحادات والأعضاء الناشطين في المنظمات، تلقت شرعية اللجنة "الشعبية" ضربة جديّة.

الاستنتاج: نقد فكرة السيادة

القائمة على التدابير الأمنية

على الرغم من أن عدد السكان في المخيمات في لبنان يمكن مقارنته بعدد سكان البلدات (يتراوح بين 10.000 و80.000 نسمة)، فإن المخيمات لا تستفيد من خدمات البلديات. وقد استخدم الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم تعابير من نوع الاعتباطية والفوضى، لكنها ليست الفوضى القائمة على غياب القانون، بل على استثناء السلطات للسكان من الحيز الذي يفترض أن يطبق فيه القانون. يقول أحد كبار ضباط قوى الأمن الداخلي اللبناني: "المخيمات ليست مسؤولة الدولة اللبنانية". أي أن سكان المخيمات مستثنون من فضاء المدينة، لكن في الوقت نفسه، هناك حالات أخرى تنعكس فيها المعادلة، فيتم تطبيق القانون على الفلسطينيين بأمر تتصل بالأمن والضرائب، إلخ (14) وهذه المرونة في تطبيق القانون وفي تعليقه تبرر استخدام مفهوم "فضاء الاستثناء" لفهم العلاقة بين فضاء المخيم وفضاء المدن.

إن السلطات اللبنانية غالباً ما تشير إلى فكرة السيادة على أنها سيطرة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية. لسنا هنا بصدد تحدي ذلك، لكننا نعتقد أن هذا المفهوم يتطلب وجود حاكم ورعايا. وفي حين ينطوي النظام السياسي اللبناني على حاكم، أكان رئيساً لبنانياً أو رئيس حكومة، فإن الفلسطينيين ليسوا رعايا، وهم لا يتمتعون بحقوق الأجانب ولا بحقوق اللاجئين. فالأجانب يمكنهم الانتساب إلى نقابات المهن الحرة، في حين يمنع الفلسطينيون من العمل في نحو 70 مهنة، كما أن اللاجئين، وبحكم نصوص الميثاق الأممي للاجئين لسنة 1951، يحق لهم العمل من دون تصريح، بينما يفرض على الفلسطينيين في لبنان الحصول على تصريح في حال رغبتهم في العمل كعمال يدويين (15) علاوة على ذلك لا يمكن للفلسطينيين في لبنان، وبعد قضاء ستين عاماً في البلد، وبعد ثلاثة أجيال، أن يعتبروا ضمن إحدى فئات "الأجانب" الذين غالباً ما يكونون مهاجرين مؤقتين، كما أن التمييز ضدهم لا يزال قائماً، وهذا مناقض لاتفاقية سيداو التي وقّعها لبنان. إن أغلبية، إن لم نقل جميع الدول الغربية، تفرّق بين الأجانب والمقيمين الدائمين، كما أن الفرق بين المواطن والمقيم الدائم لا يكاد يُلحظ في معظم الحالات (عدا الحق في المشاركة في الانتخابات السياسية والمحلية أحياناً). السيادة، إذا، تستوجب شرطاً لا بد منه، وهو أن يكون هناك كائن سياسي. فبعد سلب اللاجئين الفلسطينيين وجودهم السياسي، وتحويلهم إلى مجرد أفراد بحاجة إلى المأوى والطعام، نقلت هذه الحياة العارية (Bare Life)، بل كامل قضية اللاجئين، لتوضع، من جهة، في يد قوات الشرطة والجيش، ومن جهة أخرى، في يد منظمات لا سياسية لتقديم الخدمات، كوكالة الغوث (الأونروا).

وتعتمد قدرة السلطات اللبنانية على الحفاظ على الوضع القائم، على عملية اللعب بثنائية الضم/الإقصاء، إذ تقوم الدولة في بعض الحالات بإقصاء مجموعة غير مرغوب فيها كاللاجئين الفلسطينيين عن المزايا والحقوق، لكنها،

في حالات أخرى، تضم هذه المجموعة كموضوع أمني موجود باستمرار تحت السيطرة والمراقبة. ولتحقيق ذلك، تستخدم السلطات بطريقة منظمة نوعين من الحجج: الأول سياسي، والآخر قانوني. وبينما نعترف بأن قضية اللاجئين هي قضية قانونية وسياسية في آن واحد، فإن المشكلة تكمن في كيفية استخدام الحجة للإقضاء، إذ تكون الحجج في بعض الأحيان، مقدّمة على أنها قانونية، لكنها تخفي وراءها لعبة سياسية. فالسلطات اللبنانية، مثلاً، توافق نظرياً على القوانين الإنسانية الدولية، وعلى الميثاق الأممي للاجئين (1951)، وعلى قرارات جامعة الدول العربية، وعلى قوانين حقوق الإنسان، لكنها، عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، تقوم بخرق هذه النظم والقوانين المذكورة كافة.

من ناحية أخرى، إذا أخذنا منطقة امتداد مخيم نهر البارد كمثال، فإننا نلاحظ تناقض السياسة المطبّقة. فهناك أكثر من 100 مبنى عائد للفلسطينيين من التي جرى إنشاؤها على أراضٍ مشتراة بطرق غير رسمية، والتي يُمنع تسجيلها اليوم قانونياً بسبب القوانين التي تمنع الفلسطينيين من التملك، لا تزال مدمرة. وقد تأخرت عملية إعادة إعمار تلك المباني أكثر من عامين، لأن الدولة كانت تفتش عن حل "قانوني" للمشكلة. وهذا يحدث على الرغم من وجود العديد من السوابق العالمية في سيناريوهات ما بعد الكوارث/الحروب التي نجم عنها تدمير مواقع فقيرة وغير مستوفية للشروط القانونية، وهو ما أظهر الحاجة إلى إيجاد حلول استثنائية للسماح بإعادة الإعمار. وهذه نقطة جوهرية، لأن خيارات إعطاء الصبغة القانونية والرسمية في سياقات كهذه، تتطلب عادة تعديلات قانونية معقدة تستغرق وقتاً طويلاً، الأمر الذي يتناقض وحاجات إعادة الإعمار ما بعد الحرب، والتي تمثل وضعاً طارئاً. وتبين الحالات العديدة في لبنان، ولا سيما حالة حرب تموز/يوليو 2006، بوضوح، أنه لولا وجود مرونة من هذا النوع لكانت آلاف العائلات التي تعيش على ممتلكات غير مسجلة وغير ممسوحة، والتي بنت منازلها سابقاً بصورة غير رسمية، ومن دون تصاريح بناء، ومن دون التقيد بأنظمة البناء، لا تزال مشردة حتى اليوم. فمثال الدمار في امتداد المخيم عزّز وضع الاستثناء بكل الوسائل المتاحة، وتحديداً من خلال اللجوء إلى القانون، إذ إن قضية سياسية وإنسانية بامتياز يجري التعامل معها كقضية قانونية.

واللافت أن الفلسطينيين عندما طلبوا من الحكومة منحهم الحقوق الأساسية للاجئين، ادعت هذه الأخيرة أن الموضوع ذو طبيعة سياسية، وهو يتصل بنظام الحكم الطائفي في لبنان، وأنه ليس موضوعاً قانونياً، وأنه بالإضافة إلى ذلك طبعاً، موضوع اقتصادي لا يمكن البت فيه من دون إجراء دراسة لتأثيره في سوق العمل. ليس من المتوقع أن تقوم الدولة اللبنانية بحل مشكلة "الإدارة" داخل المخيم، فهذه المهمة تقع بشكل أساسي على عاتق اللاجئين الفلسطينيين، والمنظمات الفلسطينية، واللجان والشبكات والفصائل والمؤسسات الفلسطينية، لكن، ولكون الشعب الفلسطيني شعباً يزرع تحت الاحتلال ويتوزع في الشتات، يمكن فهم مدى صعوبة إيجاد بنى حكم محلية وتمثيلية حقيقية. ولهذا، فإنه بعد 60 عاماً من العيش في هذه الأوضاع، أصبحت مسألة صياغة أطر تمكّن اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة إرادتهم وحقوقهم السياسية، واجباً ملحاً. ومع أن من غير الممكن إنكار عدم وجود صيغ جاهزة، وكذلك الأخطاء الموجودة في المخيمات الفلسطينية العديدة، فإنه من الواضح أيضاً أن هناك إرثاً غنياً من الممارسات داخل المخيمات، يمكن أن نتعلم منه ونبني على أساسه.

بعد مأساة طالت العديد من الأسر والمجموعات، يتوقع المرء إجراء تقييم واقعي ونزيه للممارسات السابقة، والقيام بتحقيق لمعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تلك النتيجة. ولسوء الحظ، لا يزال الخطاب الرسمي اللبناني يصر على استخدام تعبيرات تحمل تمييزاً مؤسسياً وقانونياً ضد الفلسطينيين. ثمة حاجة إلى حوار حقيقي يجري على أسس متكافئة بين الفلسطينيين واللبنانيين من أجل إيجاد شراكة وتعاون حقيقيين، وإلا فإن نتائج التعامل الأمني مع مخيم نهر البارد قد يمثل فصلاً مأساوياً آخر من فصول الوجود الفلسطيني في لبنان. ■

(*) ساري حنفي أستاذ مشارك في الجامعة الأميركية في بيروت، وإسماعيل الشيخ حسن مهندس ومخطط عمراني في جامعة لوفان (بلجيكا)، ويعمل ناشطاً في هيئة العمل الأهلي والدراسات لإعادة إعمار مخيم نهر البارد.
(**) ارتكزت المقالة على مقتطفات من تقرير سيصدر قريباً لهيئة العمل الأهلي، وقد اعتمدت على الملاحظة من خلال المشاركة والانخراط المباشر في عمليات التخطيط وإعادة الإعمار منذ عامين. وتقاطعت هذه المقالة مع بحث لساري حنفي ارتكز على بحث ميداني استخدم فيه منهج المقابلات المعمقة التي أجريت مع سكان مخيم نهر البارد وقادته، وأجري جزء من العمل الميداني ضمن إطار برنامج المخيمات الفلسطينية في معهد عصام فارس (Issam Fares Institute/IFI) التابع للجامعة الأميركية في بيروت. والشكر لرامي خوري وتارا

محفوظ من IFA، ولنزار شعبان الذي أجرى 20 مقابلة مع مسؤولين في مخيم نهر البارد ما بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر 2008، وكذلك للناشطين في هيئة العمل الأهلي في المخيم على تفانيهم بشكل تطوعي.

المصادر

- (1) الفرع الفني في مكتب رئيس الحكومة.
- (2) في مخيم البداوي، مثلاً، في سنة 2006، عندما طلبت اللجنة الشعبية من المسلحين المغادرة، وقد أدى ذلك إلى مقتل شخص.
- (3) في مقال نشر في مجلة "New Yorker"، اتهم الصحافي المحقق المعروف بجديته سيمور هيرش (Seymour Hersh, 2007)، الحكومة اللبنانية ذات الأغلبية السنية بدعم نشوء مجموعات "فتح الإسلام" في شمال لبنان كوقاية من خطر حزب الله الشيعي، وهي تهمة أنكرتها الحكومة.
- (4) استناداً إلى البيان الصحافي الصادر عن وزير الدفاع، الياس المر، في 10 أيلول/سبتمبر، 2008.
- (5) إضافة إلى التكلفة البشرية، جرى تدمير شامل للمنازل، ومواقع العمل، والبنى التحتية المادية والاجتماعية. وتقول التقديرات الأولية إن التكلفة الاقتصادية للمعركة بلغت 320 مليون دولار، بما فيها 180 مليون دولار خسائر في الأرباح والدخل الإجمالي (القيمة المضافة). وتقدر تكلفة إعادة الإعمار بنحو 221 مليون دولار، بينما تبلغ التكلفة المالية للنفقات العسكرية، 140 مليون دولار. وتبلغ قيمة نفقات الإغاثة المدفوعة أو المعروفة 27 مليون دولار، في حين يمكن أن تصل نفقات الطوارئ الأخرى إلى 64 مليون دولار. وسيصل مجموع تكلفة إعادة الإعمار والأعمال المتولدة منها، والتي يتوقع أن تستمر عامين، 500 مليون دولار، الأمر الذي سيساعد في تعويض الآثار السلبية الناجمة عن المعركة.
- (6) ليس من نافل القول أن نذكر هنا أن معركة مخيم نهر البارد حدثت في الصيف الذي شهد الاقتتال الداخلي بين "حماس" و"فتح" في غزة، في سنة 2007، الأمر الذي مهد لاستيلاء "حماس" على غزة بصورة تامة، وأدى إلى حدوث توتر بين عناصر الحركتين في شوارع مخيمي البداوي والمية ومية في أثناء معركة مخيم نهر البارد. ويمكن اعتبار هذا الحدث أحد الأسباب الرئيسية لعدم تمكن الفصائل الفلسطينية من التدخل وإخراج عناصر "فتح الإسلام"، أو إيجاد حلول أخرى غير الاعتماد على استراتيجية الجيش اللبناني القائمة على دك المخيم وتسويته بالأرض.
- (7) في رسالة بعث بها رئيس الحكومة في أوائل سنة 2008 بشأن تأليف لجنة للتخطيط، تم اعتماد الجيش طرفاً أساسياً مقررًا في لجنة التخطيط.
- (8) يطلق عليه تحالف القوى الفلسطينية.
- (9) مثل: مركز لبرنامج النساء يديره السكان، وهو ينظم دورات للتدريب على المهارات، و لرفع درجة الوعي بالشؤون الصحية والاجتماعية والقانونية وحقوق الإنسان وقضايا الجنسين، كما ينسق مع المنظمات الأهلية المحلية بهدف تلبية حاجات السكان، ويقدم للنساء قروضاً تساعد على تأمين الدخل، وأخرى مكفولة جماعياً؛ مركز للشباب. وهناك عدد من المنظمات الأهلية الناشطة في المخيم، مثل: النجدة؛ بيت أطفال الصمود؛ مؤسسة غسان كنفاني الثقافية؛ جمعية التأهيل المجتمعي لذوي الحاجات الخاصة. وتشمل الخدمات التي تقدمها المنظمات المذكورة برامج رعاية للأيتام، وتدريباً مهنيًا، ورياضة أطفال. وهناك أيضاً مركزان مجتمعان لتأهيل ذوي الحاجات الخاصة يؤمنان تسهيلات لـ 64 لاجئاً.
- (10) لمزيد من التفاصيل، أنظر: <http://police.homeoffice.gov.uk/community-policing/neighbourhood-policing/?version3>
- (11) يقوم هذا الاستنتاج على أساس المناقشات التي جرت في الاجتماع الذي عُقد بين السفير مكايي (الجنة الحوار اللبنانية - الفلسطينية) والسفير عباس زكي (منظمة التحرير الفلسطينية) في مقر اللجنة في بيروت، في شباط/فبراير 2009، بطلب من هذا الأخير للتعبير عن مخاوفه بشأن اقتراح الشرطة المجتمعية في "وثيقة فيينا". وقد عُقد الاجتماع قبل أيام قليلة من توجه الرجلين إلى مؤتمر فيينا.

- (12) رويت هذه الحادثة خلال ورشة عمل في مخيم نهر البارد حضرها مجموعة من القيادات والفاعلين في هذا المخيم.
- (13) رفضت اللجنة الشعبية في النهاية المشاركة في المشروع، ويبدو أن السبب الرئيسي هو اعتقادها أن تلك المشاريع تصمّم بهدف تقويض مكانتها. ونظراً إلى افتقار اللجنة الشعبية إلى أي موارد وإمكانات، فإنه يمكن وصفها بالجسم العاجز كلياً.
- (14) يخضع الفلسطينيون لكثير من الضرائب فيما يخص أعمالهم التجارية ووظائفهم، كأى لبناني.
- (15) استناداً إلى تقرير منظمة العفو الدولية (2006) يقول رأي استشاري في المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان (American Court of Human Inter-Rights): "إن الشخص الذي يدخل دولة ما ويقوم علاقة عمل يحصل على كافة حقوقه الإنسانية الخاصة بالعمل في الدولة التي يعمل فيها، بغض النظر عن وضعه من حيث اللجوء [...]". إن وضع اللجوء لشخص ما لا يبرر بأي حال حرمانه من التمتع بحقوقه الإنسانية وممارسته لهذه الحقوق". أنظر: American Court of Human Inter-Rights, Advisory Opinion on Juridical Condition and Rights of the Undocumented Migrants, OC-18/03, 17 September, 2003.
- وقد تبنت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سنة 2005 تعليقاً عاماً (General Comment) بشأن حق العمل (Amnesty 2006)، أكدت فيه "الحاجة إلى وضع خطط عمل وطنية لاحترام وتعزيز [مبدأ عدم التمييز] بكل الإجراءات الملائمة القانونية وغيرها". وبصورة عامة، يتمتع حق العمل كما ورد في البند السادس من الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (Article 6 [of the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights [ICESCR بناحيتين مميزتين، هما: الحق في الوصول إلى التوظيف؛ الحق في شروط مقبولة للعمل وشروط العمل. ومع أن ميثاق العمال المهاجرين (The Migrant Workers' Convention) لا ينص صراحة على حقوق العمل، إلا أنه يؤمن الحقوق داخل العمل (البنود 25 و26 و54) (Amnesty 2006).

المراجع

- Agamben, Giorgio (1998). *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford: Stanford University Press.
- Amnesty International (2003). *Lebanon: Economic and Social Rights of Palestinian Refugees*. AI Index: MDE 18/017/2003.
- (2006). ———. *Living in the Shadows: A Primer on the Human Rights of Migrants*. AI Index (September): POL 33/006/2006.
- GTZ (2004). *Promoting Good Governance in Post-Conflict Societies*. Study Commissioned by Ministry for Economic Cooperation and Development.
- Hanafi, Sari (2008). "Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratories of State-in-the-Making, Discipline and Islamist Radicalism". In *Thinking Palestine*, ed. Ronit Lentin. London: Zed books, pp. 82-100.
- Hersh, S. (5/3/2007). "The Redirection". *New Yorker*.
- ICG (International Crisis Group) (February 2009). *Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps*. Middle East Report, nos. 19-84.
- Knudsen, Are (2003). *Islamism in the Diaspora: Palestinian Refugees in Lebanon*. Working Paper 10. Bergen: Christian Michelsen Institute (CMI), p. 23.
- Putnam, R. (2001). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community*. New York: Simon and Schuster.

- Rougier, Bernard (2008) “Fatah al-Islam: un réseau jihadiste au coeur des contradictions libanaises”. In Bernard Rougier, Qu’est ce que le Salafisme. Paris: PUF.
- Wolfe, A. (1989). Whose keeper? Social Science and Moral Obligation. Berkeley, California: University of California Press.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx